مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011
اسم الكاتب: د. محمد معن ديوب، د. ميساء اسبر، محمد موفق أبو شومر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5870
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 17:51 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Directions of US and Turkish Foreign Policy Towards the Middle East After 2011

Dr. Mohamed Maen Dayoub[*]
Dr. Maysa Esber[**]
Mohammad Muwaffaq Abu Shomar[***]

(Received 20 / 9 / 2022. Accepted 1 / 3 / 2023)

□ ABSTRACT □

The study deals with the subject of the main trends of Turkish and American foreign policy towards a strategic region, which is the Middle East, especially after 2011, which was characterized by the severity of competitions and complex geopolitical crises in that region, such as the crises of countries (Libya, Yemen, Tunisia, Syria), and the study focused on analyzing the changes In the basic directions of the policy of each of the two countries during the years 2011-2022, and their effects and potential results, and as the study touched on in detail the most important orientations of the three American administrations (Obama, Trump, Biden) and the strategies of those administrations about setting general lines towards the Middle East, and as for the directions The study focused on the most important plans, programs and strategies of the Justice and Development Party led by Erdogan. The study also addressed the most important points of convergence and divergence between the basic trends of American and Turkish policies toward the Middle East. The study reached a set of results, the most important of which are related to the nature of the impact of regional and international variables on The Middle East region, as well as the impact of the repercussions of the Russian-Ukrainian war, and the impact of changing US administrations Three (Obama, Trump, Biden) on the orientations of Turkish and American foreign policy towards the Middle East**.**

Keywords: Turkey, the United States of America, the Middle East, the Syrian crisis, the Palestinian issue, the Russian-Ukrainian war.

Copyright **:**Tishreen University journal-Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*] **Professor, Faculty Of Economics, Tishreen Universiyu, Lattakia, Syria.**
[**] **Assistant Professor, Faculty Of Economics, Tishreen Universiyu, Lattakia, Syria.**
[***] **Master - International Relations- Syria**. **Mhmdabwshwmr9@gmail.com**

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011

الدكتور محمد معن ديوب*

الدكتورة ميساء اسبر**

محمد موفق أبو شومر***

(تاريخ الإيداع 20 / 9 / 2022. قُبِل للنشر في 1 / 3 / 2023)

ملخّص

تتناول الدراسة موضوع التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية والأمريكية تجاه منطقة استراتيجية، وهي منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً بعد عام 2011 والتي تميزت بحدة المنافسات والأزمات الجيوسياسية المعقدة في تلك المنطقة مثل أزمات دول (ليبيا، اليمن، تونس، سوريا)، وركزت الدراسة على تحليل التغييرات في التوجهات الأساسية لسياسة كل من البلدين خلال أعوام 2011–2022، وتأثيراتها ونتائجها المحتملة، وكما تطرقت الدراسة بشكل تفصيلي حول أهم توجهات الإدارات الأمريكية الثلاث (أوباما، ترامب، بايدن) واستراتيجيات تلك الإدارات حول وضع الخطوط العامة نحو منطقة الشرق الأوسط، وأما بالنسبة للتوجهات التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط فقد ركزت الدراسة على أهم خطط وبرامج واستراتيجيات حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، وكما عالجت الدراسة أهم نقاط التقارب والتباعد بين التوجهات الأساسية للسياسات الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها متعلقة بطبيعة تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية في منطقة الشرق الأوسط، وأيضاً تأثير تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، وتأثير تغير الإدارات الأمريكية الثلاث (أوباما، ترامب، بايدن) على توجهات السياسة الخارجية التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

الكلمات المفتاحية: تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية، منطقة الشرق الأوسط، الحرب الدائرة على سورية، القضية الفلسطينية، الحرب الروسية–الأوكرانية.

حقوق النشر : مجلة جامعة تشرين– سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY–NC–SA 04

* أستاذ ،كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،اللاذقية، سورية.

** مدرس، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،اللاذقية، سورية.

*** ماجستير– علاقات دولية– سورية. Mhmdabwshwmr9@gmail.com

مقدمة:

تُعد منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق الجيوسياسية العالمية، والتي تدخل في مختلف دوائر الاهتمامات وحسابات الأمن القومي للقوى الدولية والإقليمية، وذلك لما تلك المنطقة من أهمية ذات أبعاد ثلاثة (جيوسياسية، جيواقتصادية، جيوثقافية)، حيث يوجد بها أهم خمس بحار (قزوين، الأحمر، المتوسط، الأسود، الخليج العربي)، وأيضاً فيها موارد اقتصادية متعددة ومتنوعة (طاقة، مياه، محاصيل زراعية،... وغيرها)، وهذا فضلاً كون منطقة الشرق الأوسط مهد الحضارات والديانات السماوية وفيها مراكز الديانات المقدسة (القُدس، مكة المكرمة)، وبالتالي إن أي دولة في العالم تكون معنية بوضع مجموعة من الأولويات والتوجهات السياسية الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وإن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا تعد من أكثر الدول المعنية بالتدخلات السياسية بناءً على توجهات خارجية معينة تجاه تلك المنطقة، وقد ازدادت الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط بعد التغييرات الجيوسياسية العديدة والتي أحدثتها اضطرابات المنطقة منذ ما بعد عام 2011، وحدوث أزمات عديدة وتدخلات إقليمية ودولية في كل من (تونس، مصر، ليبيا، سورية، اليمن)، وقد كانت لكل من أنقرة وواشنطن حسابات متقاربة تارةً ومتباعدةً تارة أخرى تجاه تحديد التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط، وإن الإطار العام للتحالف الاستراتيجي بين كل من تركيا والولايات المتحدة تجاه تحديد التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية نحو منطقة الشرق الأوسط تبقى متقاربة جداً، وعلى الرغم من الخلافات التكتيكية فالتحالف الاستراتيجي يبقى مستمراً.

أهمية البحث وأهدافه:

تكمن أهمية البحث من خلال الإضافة الجديدة التي سوف يقدمها للقراء والباحثين المتخصصين في العلاقات الدولية، وذلك في متابعة أبرز التطورات الحالية والمستقبلية للتوجهات السياسية التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وخاصةً بعد عام 2011 والذي يتميز بحدة التغييرات الجيوسياسية المتعددة، وأما بالنسبة لأهداف البحث فتتمثل من خلال تسليط الضوء على طبيعة وملامح السياسة الأمريكية والتركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، وأيضاً يهدف البحث إلى التركيز على تحديد نقاط التقارب والتباعد بين البلدين حول منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية البحث:

في ظل التغييرات العميقة التي جرت بعد عام 2011 في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة بحدة المنافسات الجيوسياسية تجاه مناطق النفوذ والاحتواء المتبادل في المنطقة، حصلت تناقضات عديدة بين المواقف التركية والأمريكية واختلافات متنوعة بين التوجهات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي إن الباحث يسعى إلى الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي طبيعة التوجهات السياسية الخارجية الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، وما هي أهم نقاط التقارب والتباعد بين البلدين تجاه ملفات المنطقة؟

منهجية البحث:

- **المنهج التحليلي–الوصفي:** تم اعتماد هذا المنهج بهدف متابعة وتحليل وتفسير أهم المواقف والتوجهات والأولويات السياسية الخارجية لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، وبالتالي الوصول إلى إطار علمي دقيق ومتكامل لوصف وتحليل تلك التوجهات والتنبؤ بمسارها المستقبلي.
- **المنهج المقارن:** يتمثل هذا المنهج من خلال الاستفادة لمعرفة مختلف نقاط التوافق والتعارض (التقارب والتباعد) بين التوجهات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، وبذلك يتم التوصل إلى مقارنة واضحة وعملية بين توجهات البلدين.

حدود البحث:

- **الإطار الزماني:** تمتد حدود البحث الزمنية لدراسة التوجهات الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011 إلى الآن، ومع التركيز على عامي 2020–2022.
- **الإطار المكاني:** يتناول البحث كحيز مكاني بشكل خاص منطقة الشرق الأوسط، ودراسة طبيعة التوجهات الخاصة بكل من الدولة التركية والأمريكية، وبالطبع مع دراسة أثر البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة.

الإطار النظري:

أولاً_: التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011:

في الإطار العام يضع المنظر الجيوسياسي التركي "أحمد داوود أوغلو" الأساس الجيوسياسي لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك بالاعتماد على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي مهمة وهي[1]:

1. المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
2. الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج العربي، بحر قزوين.
3. المناطق القارية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

كما يعطي "أوغلو" أهمية خاصة **لمنطقة الشرق الأوسط ويرى بأن هذه المنطقة هي مفتاح التوازنات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية**، وإن أبرز سمات هذا النطاق الجغرافي يتمثل في كونه ساحة التقاء لقارة العالم الأساسية "أفروأورآسيا"، ومن الخصائص الأساسية التي تميز الشرق الأوسط هي سماته الجيوثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي تمتلكه المنطقة، فإن أكبر التطورات الثقافية والدينية والفكرية والتي أثرت في تاريخ البشرية قد تحققت على أرض هذه المنطقة، وتعد مسألة القدس أبرز الأمثلة على أهمية العامل الجيوثقافي في الشرق الأوسط، لكونها عقدة عملية السلام، فعند طرح مشكلة القدس على مائدة المفاوضات الدولية والإقليمية، لا يُعتبر المفاوضين ممثلين لطرفين سياسيين (فلسطيني–"اسرائيلي")، بل يمثلون أكثر ثلاثة أديان انتشاراً على وجه الأرض (الإسلام، المسيحية، اليهودية)، ولذلك يدعو أوغلو لضرورة اتخاذ تركيا معالجة ترصد العوامل الجيوثقافية التاريخية في المنطقة من زاوية الرؤية التركية الداخلية، وقدرتها على الأداء الاستراتيجي الفعال في المنطقة[2]، **وأما بالنسبة لأهمية منطقة الشرق الأوسط الجيواقتصادية** فيؤكد "أوغلو" على مركزية دور هذه المنطقة كمصدر تخزين للموارد الطبيعية (نفط، ومياه)، ومصدر لنقل هذه المصادر عبر خطوط النقل في القارة "الأفروأورآسيا"، ويركز "أوغلو" على أهمية مصادر المياه والتي تمتلك

---

[1] **أوغلو، أحمد داوود، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة: بشير نافع وبرهان كوروغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، ط1، 2010، ص144.**

[2] **أوغلو، المرجع السابق، ص361–362.**

فيها تركيا ورقة تفاوضية مؤثرة جداً في مختلف توازنات المنطقة، في سوريا والعراق ولبنان، وخاصةً مع أهمية المياه المتصاعدة وازدياد الحاجة لتأمين الإنتاج الزراعي، ويؤكد على خطورة اشتعال حرب على المياه في المستقبل، وكما يطرح "أوغلو" ضرورة قيام تركيا في إعادة تحديد المبادئ الأساسية لاستراتيجيتها تجاه المنطقة، من حيث توزع المياه والنفط، ومن حيث مكانتها داخل الوضعية الجيوسياسية الدولية[1].

خلال القرن الحادي والعشرين أصبحت تركيا أحد اللاعبين المؤثرين في شؤون الشرق الأوسط، وهذا الأمر يخالف ما كان في السابق عندما كانت تُعدّ تركياً تاريخياً خلال أعوام ما قبل عام 2011 تتبع استراتيجية عدم التدخل والاكتفاء بتحقيق أمنها الذاتي، ولكن هذا الأمر تغير بعد عام 2011 حيث سيطرت متغيرات عديدة في البيئة الدولية والإقليمية وأحدثت أزمات دولية معقدة ومركبة في دول عدة بالشرق الأوسط مثل (سوريا، ليبيا، اليمن، مصر، تونس)، وبالتالي بدأت تركيا باتباع سياسة خارجية متعددة الأطراف مع دول الشرق الأوسط واتبعت طابعاً تدخلياً في العديد من أزمات المنطقة مثل (فلسطين، سورية، ليبيا)، وهذا فضلاً عن تدخلات تركيا في العراق وسوريا بهدف القضاء على أي مكون كردي انفصالي في منطقة الشرق الأوسط، ولذلك وجدت تركيا بأن التغيير الجاري في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 يمثل فرصة إيجابية لأنقرة لتشكيل مستقبل المنطقة بناءً على رؤيتها الخاصة[2].

ولذلك لابد من الإشارة إلى أن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011 تميزت بمجموعة من السمات وأهمها ما يلي[3]:

1. إظهار تصورات تركية متزايدة للتهديدات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط، وإضفاء الطابع الأمني على القضايا التي ترقى إلى مستوى تهديدات الأمن القومي التركي.
2. الانخراط التركي في توازنات الاستقطاب الجيوسياسي لمنطقة الشرق الأوسط، والانخراط في منافسات جيوسياسية نتيجتها صفرية مع القوى الإقليمية الأخرى.
3. زيادة استخدام القوة العسكرية التركية في منطقة الشرق الأوسط، والانخراط في السلوك المحفوف بالمخاطر وسياسة حافة الهاوية في المنطقة.
4. تفضيل الإجراءات الأحادية التركية في منطقة الشرق الأوسط، وعدم الرغبة في الاعتماد على التحالفات التقليدية.
5. تحقيق التوازنات السياسية مع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط خلال سعي تركيا لتحقيق الاستقلال الذاتي التام.

بناء على ما سبق وتأكيداً على اهتمام تركيا بساحات التأثير الجيوسياسي في المناطق القريبة والبعيدة، تعمل أنقرة على الاستفادة من موقعها الجيوبولوتيكي وزيادة تأثير فعلها الاستراتيجي مع الأقاليم المحيطة بها، وتركيا تمثل تراكم لهويات ثقافية متعددة، أوروبية من الغرب، روسية من الشمال، وآسيوية من الشرق، وعربية إسلامية من الجنوب، ولهذا إن قادة تركيا يدركون أهمية الترابط الجيوثقافي مع هذه الأقاليم، ويعملون على تعزيز هذا الدور الجيوثقافي لأنقرة واكتساب

[1] **أوغلو، المرجع السابق، ص371-372.**

[2] **Khan, M. Sheharyar, The Transformation of Turkish Foreign Policy Towards the Middle East, England: London, Pluto Journals, Vol. 12, No. 1, 2015, p: 31.**

[3] **Altunışık, Meliha Benli, The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities, FEPS – Foundation for European Progressive Studie, Brussels: Belgium, July 2020, p: 4.**

حواضن تأييد ودعم لسياساتها في المنطقة[1]، _قيام أنقرة بتحويل مسجد "آيا صوفيا" من متحف إلى مسجد في عام 2020 دليل على ما سبق_.

يجدر الإشارة بأن أفكار قادة أنقرة بخصوص تعظيم الدور الجيوبولوتيكي لتركيا يتناسب طردياً مع الفراغ الجيوسياسي الناشئ في منطقة الشرق الأوسط منذ ما بعد عام 2011، والذي أدى ذلك لانتقال تركيا من مجرد شريك لقوى إقليمية، لتصبح قوة إقليمية رئيسية لها دورها الخاص، وبمعنى آخر إن هذا الدور الإقليمي قد أصبح وارداً وحاضراً بقوة في القرن الحادي والعشرين لعدة أسباب ومنها غياب قوة عربية مهمة قادرة على القيام بالدور المطلوب _غياب الثقل الجيوسياسي لمصر على سبيل المثال_ وأيضاً حاجة القوى الأوروبية والأمريكية لدولة ذات "هوية إسلامية" تكون قادرة على التدخل في المنطقة بغطاء دولي بحكم عضويتها في حلف الناتو، واقتناع الدول الكبرى والعظمى بحاجتهم إلى وكلاء أو ربما شركاء قادرين على العمل المباشر في المنطقة[2]، ومن جانب آخر قد أكدت الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية على برنامج استراتيجية السياسة الخارجية التركية إذ يرد فيها: "قمنا عن طريق إعادة تفسير تاريخ وموقع تركيا الجغرافي بمفهوم العمق الاستراتيجي، وباتباع سياسة خارجية ديناميكية مركزها تركيا، وتُظهر رؤيتنا الخاصة واستراتيجيتنا وتصوراتنا للحل وتهدف إلى توجيه التطورات"[3]، وأيضاً يُذكر في الرؤية نفسها ما يلي: "إن رؤيتنا التي تبنيناها في السياسة الخارجية هي تنفيذ ما يقع على عاتقنا من مسؤولية في إطار تفسيرنا للتاريخ وتصورنا الحضاري، ورؤيتنا لتركيا عام 2023، وسيكون من الضروري في الأعوام المقبلة أن يحدث تغيير كبير في العلاقات بين الدولة والأمم في النظام الثقافي والسياسي والاقتصادي الحالي، وفي بنية الأمم المتحدة، وإن هدفنا ومثاليتنا هما ضمان لكي تتخذ تركيا في هذا التحول موقعاً بين الدول المؤسسة والمحددة للنظام والترتيب الجديدين"[4].

إن الذي يدعم توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط هو ما تمتلكه أنقرة من ثلاثة مؤشرات تساعدها على استغلال دعم مشروعها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ومنها ما يلي:

1. بالنسبة للقوة الصلبة العسكرية تحتل تركيا المركز 13 عالمياً لعام 2022، والمرتبة 7 على مستوى قارة آسيا، والمرتبة 2 على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك حسب مؤشر **Global Fire Power**، وبالاعتماد على قاعدة صناعية عسكرية متطورة ومُصنعة محلياً، وعن طريق استيراد بعض أنواع من الأسلحة من روسيا وأمريكا[5].
2. بالنسبة للقوة الاقتصادية تحتل تركيا المركز 19 عالمياً لعام 2020، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي التركي حوالي 719,95 مليار دولار لعام 2020[6].
3. بالنسبة للقوة الناعمة تحتل تركيا المركز 29 عالمياً لعام 2019، وذلك حسب المؤشر العالمي **Soft Power 30**[7].

---

[1] الطائي، طارق محمد ذنون، الوجيز في ما وراء التغيير السياسي في العالم العربي: دراسة في البيئة الاستراتيجية الداخلية والإقليمية والدولية، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، ط1، 2018، ص64-65.

[2] الطائي، مرجع سابق، ص75-76.

[3] يوسف، عماد، تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة مقاربة جيوبولتيكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط1، 2015، ص42.

[4] يوسف، المرجع السابق، ص113.

[5] On the website of GFP, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey

[6] On the website of Investopedia, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/#toc-19-turkey

[7] The Soft Power 30, A Global Soft Power 30, USC Center on Public Diplomacy, 2019, p: 40.

يستخدم مفكري وسياسيو أنقرة العديد من المصطلحات في إطار سياستها الخارجية، ومنها العمق الاستراتيجي، وتصفير المشكلات، والدبلوماسية المتناغمة والتي تعبر عن حضورها الفاعل في جميع المنظمات والمحافل الدولية، وفي عام 2013 اختار **ابراهيم كالين** _الذي يشغل حالياً منصب المتحدث باسم الرئاسة التركية_ مصطلح جديد ليعبر عن التراجع النسبي بسبب الانخراط المفرط في الجوار الشرق الأوسطي المضطرب منذ ما بعد عام 2011، وأطلق عليه اسم "**العزلة الثمينة**"، وتتضمن صفة "الثمينة" لمبدأ "العزلة" دلالتين: الأولى تتمثل بالإيحاء بأن لجوء تركيا إلى العزلة مرة أخرى ينطلق من التزامها بـ"القيم" والمبادئ التي روجت لها في "نموذجها" القائم على الانفتاح الاقتصادي والتسامح والحوار، وأنها في حال اختارت العزلة فهذا يعني التزامها هذه القيم حفاظاً على مصداقيتها، وأما الدلالة الثانية فتتمثل بالإيحاء بأن "الثمينة" أي العزلة لا تتضمن بالضرورة الإضرار بمصالح تركيا، بل إنها تعززها من خلال درء الأخطار الخارجية القادمة من الجوار، والاهتمام بالبيئة الداخلية، وتحقيق الوعود والطموحات الاقتصادية لعام 2023، والتي انبنى عليها مشروع حزب العدالة والتنمية[1]، وإن السبب وراء إطلاق هذا المصطلح "العزلة الثمينة" يتجلى في ظل البيئة الإقليمية المتوترة في الشرق الأوسط منذ ما بعد عام 2011، حيث تخشى أنقرة من أنها بدأت تفقد المعنى الجيوبولتيكي الذي تصورته عن نفسها طوال العقد الماضي، وقد تحولت دول الهوامش والجوار إلى بيئات محتملة للأخطار وليس الفرص، وبهذا فإن أنقرة أمام ثلاث خيارات لاتباع استراتيجيتها في الشرق الأوسط وهي كما يلي[2]:

1. أن تتكفئ وتعود كلياً إلى سياسة انعزالية بحيث تدرأ عن نفسها الأخطار المترتبة عن تدخلاتها في منطقة الشرق الأوسط.
2. العودة إلى الاهتمام بمصالحها الحيوية مع كل دولة على حدة في منطقة الشرق الأوسط، بما يشبه فصلاً بين الملفات الإقليمية والدولية.
3. أن تضع ثقلها الجيوبولتيكي وتحول تصورات ممارسة النفوذ والتأثير إلى واقع عملي بما يعني الانخراط النشط، وفرض أجنداتها في الشرق الأوسط وتحمل ما ينتج عن ذلك من مخاطر أو فوائد.

بناءً على ما تقدم يمكن توضيح أبرز محددات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011 من خلال ما يلي[3]:

1. **المحدد الجغرافي:** والذي يتمثل بالموقع الجيواستراتيجي التي تتميز به تركيا فهي تشرف على البحر الأسود والمتوسط، وتقع على طريق بلاد الشام والعراق، وكما تُعدّ بوابة أساسية للمرور تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين الغنية بمصادر الطاقة، وكما تشرف على مضيقي البوسفور والدردنيل، وبالتالي هي دولة إقليمية قارية مؤثرة في الشرق الأوسط.
2. **المحدد التاريخي:** يتمثل بالدور التي لعبته الإمبراطورية العثمانية عندما حكمت منطقة واسعة في الشرق الأوسط، وبالتالي إن قادة أنقرة لطالما يقومون بالاستعانة في ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية، والذي يشكل دورها للعب دور في مجال القوة الناعمة التركية بناءً على الهوية والثقافة.
3. **المحدد الحضاري:** والذي يستند هذا المحدد إلى البعد المجتمعي للشعب التركي والذي يتكون من أعراق وإثنيات متعددة، فعلى الرغم من كون المكون التركي هو الأغلبية في تركيا، ولكن هناك نسبة كبيرة من الأكراد، وفضلاً عن أقليات عرقية أخري مثل العرب، الجورجيون، الأرمن، الآشوريون، ومجموعات عرقية من القوقاز والأوزبك والقرغيز

---

[1] يوسف، مرجع سابق، ص95-96.

[2] يوسف، مرجع سابق، ص91-94.

[3] سبع، عبد الكريم، بخوش، إكرام، الدور الإستراتيجي لتركيا بالشرق الأوسط على ضوء أزمات الحراك العربي –سوريا أنموذجاً–، الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص600 وما بعد.

وأذريين، وهذا التعدد العرقي يعطي تركيا هامشاً من حرية المناورة في الدوائر الجيوسياسية المحيطية وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط التي تمميز بدورها بتعدد العرقيات والإثنيات أيضاً.

على صعيد آخر لا بد من الإشارة إلى أنه خلال التغييرات الجيوسياسية التي جرت في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 والتي تجلت بصعود "حركة الإخوان المسلمين" كوسيط سياسي معارض لحكومات المنطقة، عملت تركيا على تعزيز دعمها لتلك الحركة، ووجدت فرصة كبيرة لها في ذلك عندما وصل "الإخوان" إلى حكم مصر خلال عام 2012، وبالتالي عملت أنقرة على تعزيز علاقاتها مع مصر في تلك الفترة وفي جميع المجالات، وتجلت رؤية تركية تقول بأن "التقارب المصري–التركي سيكون من شأنه أن يعيد ترتيبات الأمن الإقليمي، ويعيد أيضاً تشكيل خريطة التحالفات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط"[1]، ولكن هذه الرؤية التركية لم تتحقق بسبب سقوط حكم "الإخوان" خلال عام 2013 ووصول "عبد الفتاح السيسي" لحكم مصر.

لابُدّ من الإشارة إلى **أنه خلال عامي 2020–2022 كانت تركيا معزولةً في الشرق الأوسط**، وواجهت تهديد عقوبات الاتحاد الأوروبي، وفضلاً عن عقوبات أمريكية بسبب شراء منظومات أسلحة روسية (S-400)، ولكن مع ذلك حافظ حزب العدالة والتنمية الحاكم على قرع طبول الاتهامات ضد القوى الخارجية التي يُفترض أنها تهاجم الاقتصاد التركي، ويدعي صُناع القرار الأتراك أن جزءاً من سبب سياستهم في خفض التصعيد الإقليمي هو أن أنقرة حققت أهداف سياستها الخارجية الرئيسية بين أعوام 2016 و2020 مثل: منع إنشاء "دويلة كردية مستقلة" في سوريا، وتعطيل إنشاء ممر للطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط التي قد يتجاوز تركيا، ومع ذلك بينما عكست أنقرة مسارها الصدامي مع كل من (السعودية، الإمارات، مصر) قوبلت تركيا في البداية برد حذر عندما حاولت إعادة تطبيع العلاقات مع تلك الدول، **حيث كانت الإمارات العربية المتحدة أكبر منافس سياسي لتركيا في السنوات القليلة الماضية، ولكن جاء ضغط أنقرة من أجل خفض التصعيد مع أبو ظبي** بعد أن هرب رجل عصابات تركي رفيع المستوى يدعى "سيدات بيكر" في أيار/مايو 2021 إلى دبي حيث شرع في صنع مقاطع فيديو فيروسية تكشف الفساد وانتهاك القانون في المستويات العليا من النظام السياسي التركي، وبالتالي تواصلت تركيا مع أبو ظبي لإسكات "بيكر"، والتي بدأت في النهاية محادثة تهدف إلى حل الخلافات بين الجانبين، ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021 زار رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد آل نهيان أنقرة، وناقش مع أردوغان الجهود المبذولة لتحسين العلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي، وفي شباط/ فبراير 2022 سافر أردوغان إلى أبو ظبي في محاولة لتحسين العلاقات، وأفادت تقارير أن هيئة أبو ظبي للاستثمار وغيرها من الشركات الإماراتية كانت مهتمة بالرعاية الصحية والصناعات الدفاعية في تركيا، ووقع البنكان المركزيان الإماراتي والتركي اتفاقية مبادلة عملات مدتها ثلاث سنوات بقيمة 4.7 مليار دولار[2].

وبدأ **حوار مماثل بين تركيا والمملكة العربية السعودية أيضاً في عام 2021**، ووفقاً لدبلوماسيين مطلعين على المحادثات، كان تحسن العلاقات بين الجانبين يعتمد دائماً على تخلي أنقرة عن سعيها لتحقيق العدالة في قضية "خاشقجي" في الفترة التي سبقت رحلة أردوغان إلى الرياض في أيار/مايو 2022، وأشارت السلطات التركية إلى أن هناك أملاً في أن تتلقى تركيا مليارات من الدولار في شكل استثمارات وقروض سعودية مباشرة[3].

---

[1] شاكر، رنا مولود، العلاقات الأمريكية–التركية بين الشراكة الاستراتيجية والتداعيات الأمنية، العراق: جامعة تكريت، مجلة تكريت للعلوم السياسية، المجلد 3، العدد 12، السنة 3، 11 آب/أغسطس 2018، ص176.

[2] Aydıntaşbaş, Asli, HEDGE POLITICS: TURKEY'S SEARCH FOR BALANCE IN THE MIDDLE EAST, European Council on Foreign Relations, Berlin: Germany, July 2022, p: 5-6.

[3] Aydıntaşbaş, Previous reference, p: 6.

وأما **بالنسبة لعملية تطبيع العلاقات بين تركيا ومصر**، أرسلت أنقرة وفدين دبلوماسيين إلى القاهرة في عام 2021 لمحاولة إصلاح الأضرار الناجمة عن خلافاتهما حول الصراع الليبي، والدعم التركي لجماعة "الإخوان المسلمين"، وخطط خط أنابيب البحر الأبيض المتوسط الذي سيتجاوز تركيا، وأدى هذا إلى انفراج بسيط، فإن تركيا ومصر على دراية بنفوذ بعضهما البعض في المنطقة وحريصان على تجنب التصعيد وخاصةً في ليبيا، حيث تتوقع القاهرة أن تعترف أنقرة بشرعية حكومة السيسي التي انتقدها أردوغان لسنوات بعد انقلاب 2013 في مصر، **وبالتالي على مدار عام 2022 تواصلت تركيا بهدوء مع "إسرائيل" ومصر والإمارات العربية المتحدة، وأخيراً المملكة العربية السعودية من خلال الاتصالات الدبلوماسية والاستخباراتية، وحاولت أنقرة تهدئة نزاعاتها طويلة الأمد مع تلك الدول جميعاً، وفاجأت السرعة التي فعلت بها ذلك العديد من صانعي السياسة الأوروبيين**[1].

يُستنتج مما تقدم بأن السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011 اتسمت بدايةً بتوجهات تدخلية مفرطة بناء على استخدام القوة العسكرية والقوة الناعمة لدعم حركات الإسلام السياسي مثل "الإخوان المسلمين" في المنطقة، وبالتالي اصطدمت تركيا بنزاعات جيوسياسية مع دول المنطقة مثل (السعودية والإمارات)، ولكن حققت تركيا مواقع نفوذ متقدمة بسبب تدخلاتها السابقة في المنطقة ومن أهم مناطق النفوذ تلك (شمال سوريا وشرقها، غرب ليبيا، شمال العراق)، ولكن إن ما جرى في النهاية هو **قيام تركيا بإعادة ضبط علاقاتها مع دول الشرق الأوسط بناءً على مصالحها المشتركة وجاء هذا الأمر بعد وصول إدارة أمريكية جديدة بقيادة جو بايدن في عام 2021، وأيضاً بعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية لعام 2022.**

ثانياً_ التوجهات الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011:

تنشأ السياسة الخارجية الأمريكية من تفاعل مُعقد بين عدد من الدوائر الحكومية والتي تشمل (الرئيس، وزارة الخارجية، البنتاغون، الاستخبارات الأمريكية، الكونغرس، مجلس الأمن القومي)، ومنذ الحرب العالمية الثانية انخفض مستوى تدخل الكونغرس بصورةٍ عامة، في المقابل ارتفع وتيرة تدخل الرئيس ومستشاريه المقربين ومجلس الأمن القومي بصفةٍ خاصة[2]، وبالتالي هذا ما يدل على تغير توجهات السياسة الخارجية الأمريكية عندما يحدث تغيير في الإدارة الأمريكية مثل (ترامب إدارة جمهورية، بايدن إدارة ديموقراطية).

إن التوجه العام للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط يقوم على فكرة مشروع ما يسمى بـ"**الشرق الأوسط الكبير**" والذي ظهر هذا المفهوم في التقرير الاستراتيجي السنوي لتطور الشرق الأوسط لعام 1995، والذي يصدر عن مركز معهد الدراسات الاستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، حيث أعلن عنه الرئيس الأمريكي آنذاك "جورش بوش الابن" بعد احتلاله للعراق وأفغانستان، مستغلاً الظروف الدولية والإقليمية، وإن الرؤية الأمريكية لهذا المشروع تتمثل بإيجاد منطقة آمنة تتنامى فيها المصالح الأمريكية أولاً والإسرائيلية ثانياً، من خلال وجود دويلات ضعيفة ومتفرقة ومرتبطة بشكل كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية، والقضاء على جميع حركات المقاومة والتيارات السياسية التي تعارض مشروع "**الشرق الأوسط الكبير**"، ومساعدة "إسرائيل" في فرض حل على الفلسطينيين، من خلال

[1] **Aydıntaşbaş, Previous reference, p: 6.**

[2] **تيري، جانيس ج، ترجمة: حسان البستاني، السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت: لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص13.**

سلطة فلسطينية ضعيفة غير قادرة على معارضتها، ومن ثم توطين الفلسطينيين في الدول العربية، وتجزئة الأقطار العربية المجزأة أصلاً[1].

في الإطار العام كان للسياسة الخارجية الأمريكية أربعة أهداف رئيسية في الشرق الأوسط سواء قبل عام 2011 أو بعده، وهذه الأهداف كما الآتي[2]:

1. ضمان استمرارية تدفق مصاد الطاقة العالمية (ومن الأفضل بأن يكون بأقل سعر ممكن). (وخاصةً بعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية في عام 2022، وخطوات بايدن بالتقارب مع السعودية دليل على ذلك).
2. تحسين العلاقات مع الأنظمة العربية والتركية والإيرانية الصديقة.
3. الحؤول دون أن يصبح الشرق الأوسط محط اهتمام أي دولة أجنبية أخرى (مثل الصين أو روسيا).
4. دعم الوجود المستمر لدولة "إسرائيل". (والدليل على ذلك وثيقة "إعلان القدس" لحماية أمن "إسرائيل" التي وقعها بايدن في 14 تموز/يوليو 2022).

من جانب آخر خلال فترة حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما 2009–2017 تمحورت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عبر تعزيز اتباع مسار "**فك الارتباط التدريجي بالشرق الأوسط**"، ففي فترة رئاسته الأولى تحدث أوباما عن التمحور نحو آسيا، وإعادة التوازن باتجاه آسيا، وذلك اقتناعاً منه بأن الصين هي القضية المهمة التالية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها، وأن الدول المطلة على المحيط الهادي أهم كثيراً من الشرق الأوسط، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول المطلة على المحيط الهادي أكثر من 1,1 تريليون دولار أمريكي في عام 2012، مقابل أقل من 200 مليار دولار قيمة التبادل التجاري مع 22 دولة من دول الشرق الأوسط لعام 2011، في حين بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى دول الشرق الأوسط نحو 70 مليار دولار (تمثل الأسلحة سلعة تصديرية رئيسية منها) والواردات من دول الشرق الأوسط بلغت 122 مليار دولار، والتي حظي بالنصيب الأكبر منها كل من المملكة العربية السعودية والعراق كصادرات نفطية، وكما قد ظهر أشد أشكال سياسة "**فك الارتباط التدريجي تجاه الشرق الأوسط**" خلال حكم أوباما من خلال إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في العراق بعد انتهاء عام 2011، وبالنسبة لأفغانستان عزم أوباما على قيام أمريكا بالانسحاب منها بحلول عام 2014، وبالتالي مع انتهاء المهام الأمريكية في العراق وأفغانستان سوف تتقلص القدرات اللوجستية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، حيث لن يبقى من المنشآت العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط سوى 13 ألفاً من الجنود الأمريكيين موزعين على ثلاث قواعد في دولة الكويت، ومقر القيادة الأمريكية الوسطى ومنشآت القوات الجوية في قاعدة "العديد" في قطر، والقاعدة البحرية الأمريكية في البحرين، وبذلك ينخفض إجمالي عدد العسكريين الأمريكيين إلى عشر القوات التي كانت موجودة في المنطقة في أوج حربي العراق وأفغانستان والتي بلغت أكثر من 200 ألف آنذاك، ولذلك سيبقى الخليج العربي ذو أهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن المشكلات المتعلقة بالتمويل والتخفيضات التي يقررها البنتاغون قد تجعل من الصعب التوسع بالقواعد الأمريكية في الخليج العربي[3].

---

[1] **بريزات، رايق سليم، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف–الأدوات–المعوقات) ، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان: الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص29–30.**

[2] **تيري، مرجع سابق، ص46.**

[3] **كول، جوان، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في الفترة الرئاسية الثانية لباراك أوباما، ترجمة ونشر: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2014، ص6 وما بعد.**

وأما ما حدث في الشرق الأوسط بعد عام 2011 من احتجاجات وتوترات في عديد من دوله، قامت أمريكا بالتدخل خلال فترة حكم باراك أوباما في دولتين بشكل مباشر ومع تحالف قوى غربية (بريطانيا وفرنسا)، التدخل الأول كان في ليبيا لإسقاط معمر القذافي، والتدخل الثاني كان في سوريا بحجة القضاء على "داعش" التي سيطرت على مساحة واسعة في شمال وشرق سوريا، وكما قدمت أمريكا دعماً لوجستياً لما يُسمى بـ "قوات سورية الديموقراطية" الانفصالية والتي يشكل الأكراد العمود الرئيسي فيها، وأما في مصر وتونس فقد أدت الانتفاضات إلى تغيير حكام الدولتين بشكل سريع، ما جعل إدارة أوباما تتخذ موقفاً دولياً ضعيفاً إزاء هذه الأزمات، وظل أوباما يميل أكثر إلى الإبقاء على الأوضاع الراهنة وخاصةً في حالة الأنظمة الملكية في الخليج العربي، حيث لم تشهد اضطرابات كما حدث في دول عربية أخرى، وبالتالي إن الإنهاء التدريجي للتدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط وإدارة الأزمات الجديدة (ليبيا، اليمن، سورية) من دون الاضطرار إلى إرسال قوات جديدة على المدى الطويل، يشكلان عاملان أساسيان في توجه السياسة الخارجية لإدارة أوباما آنذاك[1].

أيضاً **ركزت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة أوباما 2009-2017** على محاربة "داعش" في العراق وسوريا وعلى قضية المفاوضات مع إيران بشأن الملف النووي الإيراني، وبالتالي لم تتمكن إدارة أوباما من تطوير سياسة خارجية متماسكة تجاه الشرق الأوسط منذ ما بعد عام 2011 وذلك بسبب تعقيدات صراع القوى الإقليمية بين كل من (إيران، تركيا، "إسرائيل"، المملكة العربية السعودية)، ووجدت الولايات المتحدة نفسها تحاول الحفاظ باستمرار على خليط متزايد من التحالفات المتوترة وساحات القتال المتعددة، ففي اليمن تدعم الولايات المتحدة الحملة العسكرية السعودية-الإماراتية ضد الحوثيين المدعومين من إيران، بينما قامت أمريكا بنفس الوقت بتوقيع الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015، وكما دعمت أمريكا الأكراد في محاربة تنظيم "داعش" في سوريا بينما عارضت تركيا هذا الأمر[2].

في حين عندما تغيرت الإدارة الأمريكية مع فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" 2017-2021، وهو ذو التوجه اليميني الجمهوري المحافظ، تغيرت أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بشكل كبير، فقد كان ترامب معارضاً لسياسات أوباما السابقة تجاه الشرق الأوسط، حيث تميزت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب بما يلي[3]:

1. تبني ترامب مبدأ "أمريكاً أولا" في سياسته الخارجية، وبالتالي التركيز على تأمين مصالح أمريكا بالدرجة الأولى، بدون تحمل أي أعباء إضافية للدفاع أو حماية مصالح دول أخرى دون مقابل.

2. تعظيم مبدأ العزلة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتغليب طابع الروح القومية في خطاب السياسة الخارجية الأمريكية.

3. تبني مبدأ "تمويل المعضلة الأمنية الأمريكية" من خلال حث حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل أعباءهم والتزاماتهم الأمنية والدفاعية والمالية في هذا الشأن.

---

[1] كول، مرجع سابق، ص11.

[2] Sayarı, Sabri, TURMOIL IN THE MIDDLE EAST AND TURKISH-AMERICAN RELATIONS, Turkish Policy Quarterly, Volume 14, Number 1, Spring 2015, p: 120.

[3] مؤلف جماعي، الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: ألمانيا، الطبعة الأولى، 2017، ص211-212.

4. عدم الإيمان بفكرة التدخلات الدولية الإنسانية، بل فقط الاعتماد على حماية المصالح الأمريكية للتدخل بشكل جماعي مع الدول الأخرى.

5. التغيير في الآليات المستخدمة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث كانت تتسم في عهد أوباما بالدبلوماسية والمفاوضات والقوة الناعمة، في حين لجأ ترامب إلى العزل والاحتواء وعدم التفاوض (الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في عام 2018)، والعقوبات الاقتصادية، واستخدام القوة العسكرية بناءً على الضربة الاستباقية.

وبالتالي بناءً على ما تقدم حدثت تغييرات عديدة في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة ترامب 2017–2021، حيث كانت أبرز المواقف المتغيرة في هذا الشأن هي ما يلي:

1. رفض ترامب الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعه أوباما في عام 2015، وقيامه بالانسحاب منه في عام 2018، وعودة فرض العقوبات الاقتصادية على إيران، وقيامه بإصدار أمر اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني "الشهيد قاسم سليماني" في عام 2020.

2. الاعتراف بالقدس كعاصمة أبدية لدولة "إسرائيل" في عام 2017، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السوري المحتل في عام 2019.

3. إعطاء الضوء الأخضر لتركيا بالتوسع في شمال شرق سوريا في عام 2019، وقيام عدوان ثلاثي (أمريكي، بريطاني، فرنسي) على سوريا في عام 2018 بحجة اتهام الحكومة السورية باستخدام "الأسلحة الكيماوية".

4. الوقوف على الحياد تجاه الأزمة الخليجية التي حدثت بعد فرض الحصار الخليجي (الإماراتي، السعودي، البحريني) تجاه قطر في عام 2017.

5. رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لاتفاقيات "أبراهام" للسلام والتطبيع لعام 2020 بين "إسرائيل" والدول العربية التالية (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان).

لابُد من الإشارة بأن التطور الأبرز الذي حدث في ظل إدارة ترامب وتوجهاته الخارجية تجاه الشرق الأوسط تمثل في ما يسمى مشروع "**صفقة القرن**"، والتي صاغها كل من "جاريد كوشنر" مستشار ترامب، و"جايسون غرينبلات" المسؤول القانوني عن الصفقة، و "ديفيد فريدمان" سفير واشنطن لدى "إسرائيل"، والتي كانت تؤكد تلك الصفقة على **مسألة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأراضي الفلسطينية، بمعنى تفضيل خيار السلام الاقتصادي، والاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني كبديل عن تقرير المصير أو حل الدولتين، وذلك بالمراهنة على دور الدول العربية التالية (مصر، الأردن، دول الخليج) لدعم تلك الصفقة سياسياً ومالياً وإعلامياً**[1].

أما بالنسبة لفترة حكم الرئيس الأمريكي الراهن "جو بايدن" منذ كانون الثاني/يناير لعام 2021، تغيرت أيضاً توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، حيث قدم بايدن الإطار العام لسياسته الخارجية في ورقة موسعة نشرها في نيسان/أبريل لعام 2020، بعنوان "لماذا يجب أن تقود أمريكا مرة أخرى: إنقاذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد ترامب"، وأبرز ما جاء فيها هو ما يلي[2]:

---

[1] **عمروش، عبد الوهاب، طالب، حفيظة، صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أو تصفيتها، الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 09، العدد 01، 2021، ص777.**

[2] **عبد الشافي، عصام، دراج، عمرو، سياسة بايدن والملف المصري: المحددات والتوجهات، مصر، مجلة المعهد المصري، المجلد 06، العدد 22، أبريل 2021، ص44–45.**

1. الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تمتلك الإمكانيات العسكرية والاقتصادية والمنظومة القيمية، لقيادة العالم، ولكن هذا يتطلب أولاً أن تستعيد صدقيتها، ونفوذها بين خصومها وحلفائها على السواء، وذلك لأن نهج ترامب السابق قوض تحالفات أمريكا الديموقراطية، وأضعف قدرتها على دعم وتأييد الحلفاء.

2. إن التحديات التي تواجه الولايات المتحدة والعالم، من تغير المناخ والهجرة، والهجمات السيبرانية، وانتشار الأوبئة، أصبحت أكثر تعقيداً، ويجب على الولايات المتحدة إنقاذ سمعتها الدولية وإعادة بناء الثقة بقيادتها للعالم.

3. يؤكد بايدن بأن الولايات المتحدة لن تتردد في استخدام القوة العسكرية، ولكن هذا الاستخدام سيكون للدفاع عن مصالح الولايات المتحدة الحيوية، وبالتالي إن واشنطن ستوقف الدعم للحرب التي تقودها السعودية في اليمن لأنها لا تقع ضمن مصالح واشنطن الحيوية.

4. يشدد بايدن على ضرورة إنهاء الحروب الأبدية في أفغانستان والشرق الأوسط التي كلفت الولايات المتحدة دماءً وأموالاً كثيرة، والتركيز على مهمات عسكرية محددة، وتقديم معلومات استخباراتية ودعم لوجستي للقضاء على أي تهديد مصدره "داعش" أو "القاعدة".

5. تعزيز الدبلوماسية الأمريكية بوصفها أداةً لقيادة الحلفاء عبر مؤسسات دولية، كحلف الأطلسي، وتعزيز التعاون مع الشركاء الديموقراطيين في جميع أنحاء العالم.

6. الولايات المتحدة ستعود إلى ممارسة دورها بوصفها قوة رائدة في إرساء قواعد العلاقات الدولية، وصياغة الاتفاقات، وتعزيز الأمن الجماعي والازدهار.

إن التطور الأبرز في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة بايدن تجاه الشرق الأوسط تمثلت من خلال وثيقة سميت بـ "**إعلان القدس للشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة و"إسرائيل**" والموقعة في 2022/7/14، حيث نص هذا الإعلان على مبادئ عديدة تؤكد الدعم الأمريكي المطلق لدولة "إسرائيل" وحمايتها في وجه أي تهديد في منطقة الشرق الأوسط، وأهم ما جاء في هذا الإعلان ما يلي[1]:

1. تعيد الولايات المتحدة و"إسرائيل" التأكيد على الروابط المتينة التي تجمع بين بلدينا والتزام الولايات المتحدة الدائم بأمن "إسرائيل"، كما يؤكد البلدان مرة أخرى على أن الشراكة الاستراتيجية بينهما قائمة على أساس متين من القيم والمصالح المشتركة والصداقة الحقيقية.

2. تؤكد الولايات المتحدة على التزامها الثابت بالحفاظ على قدرة "إسرائيل" على ردع أعدائها وتعزيزها، وذلك تماشياً مع العلاقة الأمنية طويلة الأمد بين البلدين والالتزام الأميركي الراسخ بأمن "إسرائيل".

3. تؤكد الولايات المتحدة على أن الالتزام بعدم السماح لإيران يوماً بامتلاك سلاح نووي هو جزء لا يتجزأ من هذا التعهد، كما تعرب عن استعدادها لاستخدام عناصر قوتها الوطنية كافة لضمان هذه النتيجة.

4. تشير الولايات المتحدة و"إسرائيل" إلى أن مذكرات التفاهم غير المسبوقة بشأن المساعدة الأمنية التي وقّعت عليها الإدارات الأميركية المتعاقبة على مدى العقود القليلة الماضية هي أصدق تعبير عن دعم الولايات المتحدة الثابت ومن الحزبين لأمن إسرائيل.

5. تدعم الولايات المتحدة بقوة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التاريخية الحالية بقيمة 38 مليار دولار بشكل كامل، وهي مذكرة تحترم التزام الولايات المتحدة الدائم بأمن "إسرائيل"، بالإضافة إلى ذلك تلتزم الولايات المتحدة بالسعي لتأمين مساعدة

[1] **موقع جريدة الشرق الأوسط، النص الكامل لإعلان القدس للشراكة الاستراتيجية بين أميركا وإسرائيل، شوهد في 2022/8/1، الرابط: https://aawsat.com/home/article/3759071/النص-الكامل-لإعلان-القدس-للشراكة-الاستراتيجية-بين-أميركا-إسرائيل**

دفاعية صاروخية إضافية تتجاوز مستويات مذكرة التفاهم في ظروف استثنائية، على غرار الأعمال العدائية مع حركة "حماس" على مدى 11 يوماً في مايو (أيار) 2021.

6. تشكر "إسرائيل" الولايات المتحدة على دعمها المستمر والواسع النطاق لتعميق اتفاقيات إبراهيم التاريخية وتوسيعها، وتؤكد الدولتان على أن اتفاقيات السلام والتطبيع التي أبرمتها "إسرائيل" مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب تشكل إضافة مهمة لمعاهدات السلام الاستراتيجية بين إسرائيل ومصر والأردن.

7. ترحب الولايات المتحدة و"إسرائيل" في هذا الصدد بالاجتماع الذي عقد في المنامة في البحرين بتاريخ 27 يونيو (حزيران) لتشكيل منتدى النقب للتعاون الإقليمي.

8. تلتزم الولايات المتحدة و"إسرائيل" بمواصلة مناقشة التحديات والفرص في العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، وتدينان سلسلة الهجمات الإرهابية المؤسفة ضد المواطنين الإسرائيليين في الأشهر الأخيرة، كما تؤكدان على ضرورة مواجهة القوى المتطرفة التي تسعى إلى تأجيج التوتر والتحريض على العنف والإرهاب على غرار حركة "حماس".

يُستنتج مما تقدم مدى اهتمام الإدارات الأمريكية سواء كانت جمهورية (خلال حكم ترامب) أو ديموقراطية (إدارة بادين) في التركيز على مختلف الإجراءات العملية والواقعية لضمان أمن واستقرار دولة "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط، وعلى الرغم من اختلاف بعض التوجهات وبعض الأدوات بين الإدارات الأمريكية الثلاث (أوباما، ترامب، بايدن) إلا أن الشرق الأوسط لا يزال محط اهتمام توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، فالأدوات ربما تختلف لكن الأهداف الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تبقى شبه ثابتة لا تتغير، وخاصةً في ما يتعلق بأمن واستقرار دولة "إسرائيل" وزيادة عدد الدول المتحالفة معها في المنطقة.

ثالثاً_ نقاط التقارب والتباعد بين السياسة الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011:

هناك العديد من نقاط التقارب والتوافق بين السياستين الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط، وأهم نقاط التقارب تتثمل بـ (عضوية تركيا في حلف الأطلسي، مكانة تركيا في آسيا الوسطى، دور تركيا في الحرب الروسية–الأوكرانية، التقارب التركي–الإسرائيلي)، فإن تلك الملفات تشكل عامل مهم لتحسين وتقارب وتوافق السياسات الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط، وأما بالنسبة لنقاط تباعد السياسات بين الطرفين، فتتمثل بـ (القضية السورية، القضية الفلسطينية، حركة فتح الله غولن)، وتلك القضايا تشكل منعطفات في تحقيق تباعد ما بين السياسات الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط، ولهذا سيتم تناول تلك النقاط وفقاً لما يلي:

أ– نقاط التقارب في السياسات بين البلدين:

1. عضوية تركيا في الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد كانت تركيا حليفاً قوياً لحلف الناتو وتعد الحلف المحور الأساسي للعلاقات عبر الأطلسي والأمن الأوروبي الأطلسي، وإن تركيا عضو في الناتو منذ عام 1952 وتحتفل في عام 2022 على مرور 70 عاماً من انضمامها إلى الحلف، حيث يوفر الناتو لتركيا فرصةً لطرح آرائها وتوقعاتها فيما يتعلق بقضايا الأمن الدولي ولإحداث تأثير قوي على المبادرات عبر الأطلسي، ومن ناحية أخرى تُعدّ تركيا من الأصول القيمة لحلف شمال الأطلسي، حيث تولت تركيا مسؤولية حماية الحدود الجنوبية الشرقية للتحالف خلال فترة الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، ونتيجةً لسياستها الخارجية الاستباقية والمساهمات المقدمة في إدارة الأزمات ومهام حفظ السلام، ازداد دور تركيا داخل الناتو باستمرار منذ نهاية الحرب الباردة، حيث تشكل تركيا ثروة قيّمة بقدراتها "الصلبة" و"قوتها الناعمة" في المناطق الجغرافية التي ينفذ فيها التحالف عملياته، وقد أظهرت المساهمات الشاملة التي تقدمها تركيا لمهام الناتو في البوسنة والهرسك

وكوسوفو وأفغانستان رغبتها في حشد قدرتها لتحقيق هذه الغاية، وخاصةً بعد تطورات الأزمات الدولية في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011[1].

بناءً على ما تقدم قدرت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الجيوسياسية لتركيا وقوتها العسكرية داخل حلف الناتو، حيث تنظر واشنطن إلى عضوية تركيا في الناتو على أنها تساعد في تثبيت تركيا مع الحلف الأوروبي، وأما بالنسبة لتركيا كانت الأهمية التقليدية لحلف الناتو تتمثل بـ تخفيف المخاوف التركية المتعلقة بالعدوان عليها من قبل الدول المجاورة، مثل وقف العدوان السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، وأما بعد أحداث منطقة الشرق الأوسط وأزماتها الجيوسياسية، يبرز اهتمام تركيا بالبقاء في الحلف الأطلسي لمواجهة أهداف التوسع الروسي في المنطقة، وقد جعل الموقع الجيواستراتيجي لتركيا بالقرب من العديد من مناطق الصراع الشرق الأوسطي إلى استمرار توافر أراضيها من أجل التمركز ونقل الأسلحة والذي يُعدّ أمراً ذا قيمة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، وبالإضافة إلى أهمية قاعدة "إنجرليك" الجوية بالقرب من مدينة أضنة في جنوب تركيا، حيث تشمل المواقع الرئيسية الأخرى للولايات المتحدة والناتو مثل موقع الإنذار المبكر للدفاع الصاروخي في شرق تركيا، ومقر قيادة القوات البرية للناتو في إزمير في غرب تركيا[2].

وأيضاً ازدادت أهمية تركيا كدولة عضو في حلف الناتو بعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية منذ شباط/فبراير لعام 2022، حيث تجلى ذلك الأمر عندما اعترضت تركيا في البداية على طلبات كل من السويد وفنلندا للانضمام إلى الحلف في أيار/مايو لعام 2022، فقد تركزت الاعتراضات التركية حول الادعاءات بأن السويد وفنلندا قد دعمتا أو أعربتا عن تعاطفهما مع الجماعات التي تعدها تركيا منظمات إرهابية وخاصةً "حزب العمال الكردستاني"، وحركة فتح الله غولن، وطالبت تركيا كلا الدولتين برفع تعليق مبيعات الأسلحة التي حافظا عليها ضد تركيا منذ توغلها في سوريا في عام 2019 ضد حزب العمال الكردستاني، ولكن هذا الأمر تم التوسط فيه بعد أن قام الأمين العام لحلف الناتو "ينس ستولتنبرغ" في توقيع اتفاقية ثلاثية في حزيران/تموز لعام 2022، وأكدت الدول الثلاث في تلك الاتفاقية على عدم وجود أي حظر أسلحة بينها، ووافقت السويد وفنلندا على عدم دعم حزب العمال الكردستاني أو حركة غولن، وتعهدا بالعمل ضد حزب العمال الكردستاني، وكما طالبت تركيا بأن تقوم كل من السويد وفنلندا بتسليم بعض الأشخاص الذين تتهمهم بصلات أو أعمال إرهابية[3].

يُستنتج مما تقدم بأنه وجود تركيا كعضواً في حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، يعد عاملاً مساعداً لتوافق المصالح وتقاربها بين السياستين الأمريكية والتركية، فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنها التخلي عن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وخاصةً بأن تركيا الدولة الإسلامية الوحيدة المشاركة في الحلف الأطلسي.

2. التوافق التركي–الأمريكي في آسيا الوسطى:

تُعدّ منطقة آسيا الوسطى بدولها الخمسة (كازاخستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، تركمانستان، طاجيكستان) ذات أهمية استراتيجية لأمن واستقرار المنطقة الأوروبية الأطلسية، وكما تُعدّ موارد الطاقة فيها حيوية لأمن الطاقة العالمي، وهي مركز رئيسي لخطوط أنابيب الغاز والنفط بالإضافة إلى ممرات التجارة الدولية، وإن تركيا هي الدولة الأولى التي

[1] On the Website of Turkish Ministry of Foreign Affairs, Turkey's and NATO's views on current issues of the Alliance, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.mfa.gov.tr/ii---turkey_s-contributions-to-international-peace-keeping-activities.en.mfa
[2] Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, Turkey: Background and U.S Relations In Brief, Congressional Research Service, Washington: USA, August 5/2022, p: 7.
[3] Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, previous source, p: 9-10.

اعترفت باستقلال دول آسيا الوسطى منذ عام 1991، كما يجدر بالذكر بأنه تم إنشاء وكالة التعاون والتنمية التركية (TIKA) من أجل تقديم المساعدة الإنمائية لهذه البلدان وتعمل بنجاح عبر التنسيق المشترك مع السلطات المحلية في دول منطقة آسيا الوسطى، وقد بلغ حجم تجارة تركيا مع دول المنطقة حوالي 8.5 مليار دولار في عام 2019، وتعمل هناك ما يقارب حوالي 4 آلاف شركة تركية، وكما تطورت العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم بين تركيا ودول منطقة آسيا الوسطى، حيث تأسست المنظمة الدولية للثقافة التركية (TURKSOY) في عام 1993 للترويج للثقافة والفنون واللغة والتراث التاريخي التركي، وتقديم هذه القيم للعالم ونقلها إلى الأجيال الشابة، وأيضاً وقعت تركيا مع دول المنطقة معاهدة "ناخيتشيفان" بشأن إنشاء مجلس التعاون للدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي) الموقعة في 3 تشرين الأول/أكتوبر لعام 2009، وعقدت أخر قمة دولية افتراضية للمجلس التركي في 10 نيسان/أبريل لعام 2020[1].

بناءً على ما تقدم تُعدّ آسيا الوسطى منطقة غير مستغلة نسبياً بالنسبة للولايات المتحدة، فقد تسبب قرن من الحكم السوفيتي في جعل الدبلوماسية مستحيلة، فيما حافظ الكرملين على قبضة قوية على جمهورياته السابقة رغم تحولها إلى الحكم الذاتي، ولكن توسع نفوذ تركيا يبدو فرصة لواشنطن للمشاركة في حوار حقيقي مع المنطقة ذات القيمة الاستراتيجية العالية والآفاق الاقتصادية التي لا حدود لها، ومن منظور جغرافي تقع آسيا الوسطى بين أكبر اثنين من المنافسين لأمريكا، وهما روسيا والصين، ما يعني أن أي نفوذ ستكتسبه واشنطن سيكون على حساب موسكو أو بكين، وبينما تتوجه أمريكا نحو آسيا في محاولة لاحتواء نفوذ الصين، سيؤدي صعود النفوذ التركي في آسيا الوسطى إلى إنشاء جبهة غربية غير متوقعة تعزز استراتيجية واشنطن لمواجهة الصين، ولهذا السبب تُعد آسيا الوسطى منطقة تتوافق فيها المصالح الأمريكية والتركية وبينما يتوسع نفوذ تركيا بسرعة في المنطقة، إلا أن أنقرة لا تزال تتخذ خطواتها بحذر لأن روسيا هي الطرف المهيمن في المناطق التي كانت خاضعة لها سابقاً، ومن شأن أي دعم أمريكي أن يوفر لتركيا مزيداً من الثقة للتعمق في هذه المنطقة الجغرافية، ويمكن أن تكون استراتيجية تركيا تجاه المنطقة جزءاً من الاستراتيجية الأمريكية الأوسع نطاقاً ليتضاعف تأثيرها، كما تعمل واشنطن على استغلال جهود تركيا لدعم وحدة آسيا الوسطى وخلق كتلة تركية في المنطقة، وإذا كانت أمريكا تريد تأثيراً ووجوداً ذا مغزى في المنطقة، فيمكنها الاستفادة من الفضاء الجيوسياسي والاقتصادي والثقافي الذي أنشأته أنقرة في تلك المنطقة، وفي حين أن تركيا لديها مجموعة من المصالح المشتركة مع روسيا والصين، فإن رغبتها في الحفاظ على توازن في هذه المنطقة يمكن أن يكون فرصةً للولايات المتحدة من أجل إنشاء غرفة عمليات لها في المنطقة، وربما تسعى أنقرة لتحقيق مصالحها الخاصة في آسيا الوسطى، ولكن في الإطار العام فإن هذه المصالح التركية تتوافق إلى حد كبير مع مصالح حلفائها في الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وكلاهما يهدف إلى ضمان الاستقرار والوصول إلى موارد الطاقة مع كبح نفوذ بكين وموسكو في منطقة آسيا الوسطى، وقد قال "بول غوبل" المتخصص منذ فترة طويلة في أوراسيا والمستشار السابق لوزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر، في مقابلة أجريت معه مؤخراً إنه من المرجح أن تستمر تركيا في الظهور في المنطقة مع تراجع روسيا، وقال: "إن روسيا قلقة من أن تمثل تركيا تهديداً للجزء الجنوبي من الاتحاد الروسي وهو ما تفعله بالفعل"، ولذلك تدعم الولايات المتحدة بالفعل تطوير الممر الأوسط لتركيا كوسيلة لمساعدة أوروبا

[1] **On the Website of Turkish Ministry of Foreign Affairs, Turkey´s Relations With Central Asian Republics, of the link retrieved in a date 21/6/2022:**
https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-relations-with-central-asian-republics.en.mfa

على الابتعاد عن الطاقة الروسية، وقد توفر تمويلاً كبيراً ودعماً دبلوماسياً لاستكمال أنقرة الطريق العابر لبحر قزوين، وإذا سعى الناتو لمواجهة هذا المحور الروسي الصيني المتصاعد في أوراسيا فلن يجد شريكاً أفضل من أنقرة في هذا المجال[1].

ولذلك يتبين مما تقدم بأن زيادة النفوذ التركي في آسيا الوسطى يشكل دعماً لموقف واشنطن والناتو في تلك المنطقة التي تزداد فيها المنافسات الجيوسياسية بين القوى الدولية مثل (روسيا، الصين، أمريكا)، ولذلك تسعى واشنطن لدعم أنقرة وتعزيز نفوذها في تلك المنطقة الجيواستراتيجية لغناها بمصادر الطاقة وطرق إمدادها إلى العالم.

3. دور تركيا المحتمل في الوساطة خلال الحرب الروسية–الأوكرانية:

أدت الحرب الروسية–الأوكرانية منذ شباط/فبراير لعام 2022 إلى ازدياد التحديات التي تواجهها السياسات التركية وموازنة علاقاتها مع كل من روسيا وأوكرانيا، وإدارة الوصول إلى البحر الأسود، وهذا فضلاً عن تداعيات تلك الحرب على العلاقات التركية–الأمريكية والسياسات المشتركة لكلا الدولتين، ففي أعقاب العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا تقاربت المصالح التركية والأمريكية في مواجهة الأهداف الروسية من تلك العملية، حيث شاركت تركيا بفعالية مع دول الناتو الأخرى لتعزيز القدرات الدفاعية لأوكرانيا، وقامت أنقرة بتزويد كييف بطائرات مسيرة مسلحة من نوع (Bayraktar TB2) والعديد من المساعدات الإنسانية، ومن المحتمل بأن تأمل تركيا في تقليل الآثار غير المباشرة لتلك الحرب على أمنها القومي واقتصادها المتعثر، حيث لم تنضم الحكومة التركية إلى فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، ولم تغلق أيضاً مجالها الجوي في وجه الرحلات المدنية الروسية، ولكن على الرغم من ذلك تلعب تركيا دور الوسيط الدولي المحتمل في النزاع الروسي–الأوكراني، وترحب الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الدور، فقد عملت تركيا والأمم المتحدة على عقد اتفاقيات موازية مع كل من روسيا وأوكرانيا في تموز/يوليو لعام 2022، وتقضي تلك الاتفاقيات لتوفير ممر على البحر الأسود لتأمين صادرات الحبوب الأوكرانية، والتي يمكن بأن تخفف جزئياً من مخاوف أزمة الغذاء العالمية، وبالتالي إذا استمر التنفيذ الناجح لتلك الاتفاقيات، من الممكن بأن تحدد تركيا رؤيتها الخاصة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية ودورها في إبقاء خطوط الاتصال مفتوحة مع روسيا عبر البوابة التركية، من أجل تعزيز دبلوماسية حل المشكلات وتهريب الأسلحة، وإن سلطة تركيا في تنظيم الوصول إلى مياه البحر الأسود عبر مضيقي البوسفور والدردنيل بموجب اتفاقية مونتيرو عام 1936 بشأن نظام المضائق الدولية، تُعدّ ذات أهمية استراتيجية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ففي شباط/فبراير لعام 2022 أقرت تركيا بحالة الحرب الروسية–الأوكرانية، مستشهدة بالمادة 19 من اتفاقية مونتيرو، والتي تمنع عموماً السفن الحربية للدول المتحاربة من عبور المضيق إلا إذا كانت عائدة إلى قاعدتها الأصلية، وعلى ضوء ذلك أعرب وزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكين" عن تقديره لتنفيذ تركيا لتلك الاتفاقية ولدعمها لأوكرانيا، وبالتالي قد يؤدي احتجاج تركيا بالمادة 19 من تلك الاتفاقية لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية إلى تقييد روسيا من تجديد السفن التي خسرتها في الحرب مع أوكرانيا[2].

ولهذا يُستنتج مما تقدم بأن هذا الموقف يشكل توافقاً بين السياستين الأمريكية والتركية تجاه تلك الحرب، وهذا الأمر ينعكس بالضرورة على توافق التوجهات الأمريكية والتركية تجاه أزمات الشرق الأوسط، وتجاه تعزيز تطبيع العلاقات بين حلفاء واشنطن في المنطقة، مثل تطبيع العلاقات التركية–الإماراتية، والتركية–السعودية، والتركية–المصرية.

4. التقارب التركي–الإسرائيلي:

[1] **Lepeska, David, Turkey's expanding role in Central Asia is a boon for Nato, On the Website of The National News, of the link retrieved in a date 15/7/2022:**
https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/2022/07/05/turkeys-expanding-role-in-central-asia-is-a-boon-for-nato/

[2] **Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, previous source, p: 7-8.**

خلال عام 2022 أجرت "إسرائيل" وتركيا تبادلات ودية تشير إلى اتخاذ خطوات جادة نحو التقارب بينهما، ويتجلى ذلك في الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، إلى جانب وزير الطاقة فاتح دونمز، إلى "إسرائيل" في 25 أيار/مايو لعام 2022، وتهدف الزيارة إلى بحث تطوير العلاقات المتبادلة إلى مستوى تعيين السفراء، وكذلك مناقشة موضوع التعاون الاستراتيجي في مجال الطاقة، وهذه الزيارة هي الأولى لمسؤول تركي كبير منذ خمسة عشر عاماً، وكما هي الأقرب للتقارب بين الجانبين منذ أن وصلت العلاقات بين أنقرة وتل أبيب إلى طريق مسدود بعد حادثة سفينة مافي مرمرة في عام 2010، في حين حاول البلدان إعادة العلاقات بينهما في عام 2013، ولكن فشل ذلك بسبب الهجمات الإسرائيلية على غزة في عام 2014، وفي عام 2015 قام الطرفان بمحاولة أخرى لتحسين العلاقات، حيث عينت تل أبيب سفيراً في أنقرة، لكن أنقرة ترددت في الرد بالمثل بسبب تعامل "إسرائيل" مع القضية الفلسطينية، وبعد افتتاح السفارة الأمريكية الجديدة في القدس في عام 2018 بدعم من إدارة ترامب، طردت أنقرة السفير الإسرائيلي في تركيا احتجاجاً على استخدام "إسرائيل" غير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين في غزة، ورداً على ذلك قامت تل أبيب بسرعة بطرد القنصل العام التركي، ومع ذلك بدأت تركيا في العودة إلى موقف التقارب خلال عام 2021، عندما أطلقت تركيا سراح زوجين إسرائيليين كانا محتجزين في اسطنبول منذ نهاية عام 2021[1]، ولذلك وفر التقارب التركي–الإسرائيلي في الفترة الأخيرة، فرصة ثمينة لتحسين العلاقات التركية–الأمريكية، وظهر ذلك في ترحيب السفارة الأمريكية لدى تركيا بزيارة الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ لتركيا في 9 آذار/مارس لعام 2022، والتي كانت الأولى من نوعها منذ نحو 18 عاماً، وقالت السفارة الأمريكية في تغريدة لها على "تويتر": "سعداء باللقاء الأخير بين أردوغان وهرتسوغ، إن تحسين العلاقات بين إسرائيل وتركيا يخدم مصلحة البلدين والشعبين"، وبحسب مراقبين فإن إصلاح العلاقة مع "إسرائيل" منح تركيا مدخلاً إضافياً لاستعادة حضورها، وتعظيم نفوذها لدى واشنطن[2].

من جانب آخر إن مواجهة المخاوف المتزايدة من أن الولايات المتحدة تقلص تركيزها على الشرق الأوسط، بدأت بعض الدول في المنطقة بإعادة تقييم علاقاتها مع جيرانها، ومن ضمنهم تركيا و"إسرائيل"، حيث أدى انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن في يناير 2021 إلى تسريع الجهود الدبلوماسية في المنطقة منذ أن اتجهت إدارة بايدن إلى دعم الاستقرار والنظام في الشرق الأوسط، وهناك تطوران دوليان آخران عززا التعاون التركي الإسرائيلي، وهما تطبيع العلاقات مع الحكومة السورية، حيث أظهر القرار الأمريكي الأخير بإعفاء الغاز المصري والكهرباء الأردنية من عقوبات قيصر بأن الولايات المتحدة مهتمة بإقامة تعاون اقتصادي بين الحلفاء والخصوم على حد سواء، في ضوء هذه التحولات فإن العديد من الدول – ليس فقط تركيا وإسرائيل – تعيد التفكير في كيفية تكوين علاقاتها الدبلوماسية، وكما قدم قرار الولايات المتحدة بعدم دعم خط أنابيب الغاز EastMed الذي كان يهدف إلى نقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا عبر اليونان وقبرص اليونانية، فرصةً جغرافية اقتصادية ذهبية لأنقرة، حيث شعرت أنقرة أنها بحاجة إلى محاولة التقارب مع تل أبيب، التي كانت تدرك أنه سيكون من الصعب إنشاء خط أنابيب الغاز دون حل القضايا المتعلقة بقبرص، ويمكن أن يساعد التعاون بين "إسرائيل" وتركيا في تسهيل المشاريع البديلة التي من شأنها أن تقلل من حاجة

[1] **Selmi, Jalal, Rebuilding Israeli-Turkish Relations: A Marriage of Convenience, On the Website of The Washington Institute, of the link retrieved in a date 15/7/2022:**
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rebuilding-israeli-turkish-relations-marriage-convenience

[2] **سعيد، كرم، مكاسب متبادلة العلاقات التركية الأمريكية فرص التقارب وتحدياته، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، شوهد في 2022/8/23، الرابط:**
https://trendsresearch.org/ar/insight/24-05-2022/

تركيا للغاز الطبيعي واعتماد أوروبا على روسيا في الطاقة، وخاصةً بعد تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية منذ شباط/فبراير لعام 2022، ولهذا السبب إن الخطوات التي اتخذتها كل من تركيا و"إسرائيل" لاستعادة العلاقات ستمهد الطريق لتركيا للانضمام إلى الرابطة الأمنية المدعومة من الولايات المتحدة في شرق البحر المتوسط على المدى القريب، مما يعني الدعم الغربي لأنقرة هناك، ولا سيما دعم الولايات المتحدة الأمريكية[1].

يُستنتج مما تم تناوله في السابق بأن الإدارة الأمريكية بقيادة بايدن قد أيدت وسارعت من تحقيق التقارب التركي–الإسرائيلي في العلاقات بينهما، وهذا الأمر يشكل مصلحة حيوية مشتركة لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الأمر متعلق بتداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية، وتأثيراتها على الأمن الدولي والأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وهذا فضلاً عن نتائج المفاوضات الأمريكية–الإيرانية بشأن الاتفاق النووي مستقبلاً.

ب– نقاط التباعد في السياسات بين البلدين:

1. القضية السورية والملف الكردي:

تُعدّ القضية السورية والحرب الدائرة على سورية من أبرز نقاط الخلافات والتباعد بين السياستين الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط، ففي ظل تطورات الحرب الدائرة على سورية وظهور وتنامي "تنظيم داعش" وسيطرته على مناطق واسعة في العراق وسورية منذ عام 2014، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة تحالف دولي وتدخلت عسكرياً للقضاء على هذا التنظيم، وقد طالبت واشنطن من أنقرة بالدخول في هذا التحالف الدولي لمحاربة التنظيم لكنها رفضت ذلك، وقد لجأت الولايات المتحدة لدعم الأكراد في سوريا ووحدات "حماية الشعب الكردية" و"قوات سورية الديموقراطية" والتي لها صلات مع حزب العمال الكردستاني والتي تصنفه تركيا كمنظمة إرهابية، وهذا الأمر أشعل الخلافات والتباعد بين أمريكا وتركيا تجاه التعامل مع الحرب الدائرة على سورية، حيث ترفض تركيا أي مكون كردي استقلالي في الأراضي السورية، وتعتبره خطراً يهدد الأمن القومي التركي، وقد بدأت الشراكة بين الولايات المتحدة والأكراد منذ عام 2015 بدعم مطلق من الرئيس باراك أوباما آنذاك، ويبلغ عدد أفراد تلك القوات حوالي 50 ألف جندي كقوة رئيسية لمحاربة "داعش" في شمال وشمال شرق سورية[2]، وقد تمكن الأكراد من طرد تنظيم "داعش" من سورية والقضاء على عاصمة التنظيم في الرقة التي سيطر عليها الأكراد منذ عام 2017، ولكن كان الموقف التركي رافضاً لهذا الصعود للنفوذ الكردي في سورية، وتدخلت تركيا بشكل مباشر في سورية من خلال ثلاث عمليات عسكرية أولها كانت عملية "درع الفرات" لعام 2016 وفيها تمكنت من السيطرة على شمال حلب، وثاني عملية عسكرية كانت في عام 2018 عملية "غصن الزيتون" وسيطرت فيها على منطقة عفرين، وأما آخر عملية عسكرية تركية ضد الأكراد والتي سميت بـ"نبع السلام" كانت في أواخر عام 2019 بغية السيطرة على منطقة حدودية تمتد بعمق حوالي 30 كيلو متر، بهدف "إنشاء منطقة آمنة لعودة اللاجئين السوريين إليها" وذلك حسب ما أعلنت عنه الحكومة التركية[3].

ولكن مع تغير الإدارة الأمريكية ووصول جو بايدن الديموقراطي إلى الرئاسة الأمريكية في عام 2021، تخوفت أنقرة من ازدياد الدعم الأمريكي للأكراد في الملف السوري، فالرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن يُصنف على أنّه من أكثر

---

[1] **Selmi, Jalal, Rebuilding Israeli-Turkish Relations: A Marriage of Convenience, On the Website of The Washington Institute, of the link retrieved in a date 15/7/2022:** https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rebuilding-israeli-turkish-relations-marriage-convenience

[2] **شاكر، مرجع سابق، ص178.**

[3] **القاسم، محمد حسين علي، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي 2008–2018، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: ألمانيا، الطبعة الأولى، فبراير 2021، ص79.**

السياسيين الأمريكيين الداعمين للقضية الكردية، وتجلت مظاهر الدعم في خطابه الشهير منذ عام 2002 في برلمان كردستان العراق خلال زيارته للإقليم، فقد عبر من خلاله عن تعاطفه مع القضية الكردية وتعهد بدعمه لها، ووصف كردستان العراق بـ"بولندا الشرق الأوسط"، ثم قال للشعب الكردي: "لن تكون الجبال صديقتكم الوحيدة"، وإضافةً إلى ذلك كان لبايدن مواقف متعاطفة مع الكرد في سوريا، حيث عارض العمليات العسكرية التي أطلقتها تركيا ضد وحدات حماية الشعب الكردية في أعوام 2016–2018–2019، كما وصف بايدن في وقت سابق قرار الرئيس السابق "ترامب" بسحب القوات الأمريكية من سوريا قبيل عملية "نبع السلام" التي أطلقتها تركيا في عام 2019 بأنّه خيانة للكرد ولقوات سوريا الديمقراطية، بل إنّه رفض وصف تركيا للقوات الكردية في سوريا بالجماعة الإرهابية، واعتبرها قوات صديقة أسهمت مع التحالف الدولي في القضاء على تنظيم "داعش" في مدينة الرقة السورية، وفي هذا السياق فإن القضية السورية والملف الكردي لا يزال أحد القضايا الخلافية بين أنقرة وواشنطن، فبينما تدعم الثانية إقامة "حكم ذاتي" للوحدات الكردية شمال سوريا، تعارض الأولى الكيانات الكردية وتصنفها بالإرهابية[1].

وإن الطموحات التركية للتوسع والتدخل العسكري والقضاء على الوجود الكردي في سورية لم تتوقف على العمليات العسكرية الثلاثة في الأعوام الماضية، بل حتى أيضاً خلال شهر تموز/يوليو لعام 2022 وبعد قمة مسار أستانا بين (روسيا، إيران، تركيا) أعاد أردوغان التأكيد على أن هذا الهجوم العسكري الجديد سيبقى على جدول أعمال بلاده إلى أن تتم معالجة مخاوفها الأمنية، وذلك قبيل اجتماع لمجلس الأمن القومي التركي، ووفقاً للنتيجة التي خرجت بها مفاوضات عملية أستانة، أكد أردوغان على أنه ينبغي للولايات المتحدة في الوقت الحالي مغادرة المناطق الواقعة شرقي نهر الفرات في سورية، وأشار أيضاً إلى أن تطلعات تركيا تكمن في انسحاب واشنطن من شرقي الفرات لأنها تغذي التنظيمات الإرهابية، وأنه بمجرد انسحابها فإن عملية مكافحة الإرهاب ستصبح أسهل، وأضاف أردوغان بأن تركيا وروسيا وإيران "حتماً ستتحد ضد التنظيمات الإرهابية "وحدات حماية الشعب" و"حزب العمال الكردستاني"، والتي تقوم في الوقت الحالي باستغلال آبار النفط في شرقي الفرات"، ولفت أردوغان إلى "استمرار الولايات المتحدة في دعمها للتنظيمات الإرهابية بما في ذلك خلال عهد الرؤساء السابقين، بآلاف الشاحنات المحملة بالسلاح والمعدات والذخيرة"، وتابع: "نريد أن تكون روسيا وإيران معنا في مكافحة التنظيمات الإرهابية على بعد 30 كيلومتراً من الحدود الجنوبية لتركيا، وعليهما إمدادنا بالدعم اللازم"[2].

وأما الرد الأميركي على تصريحات أردوغان جاء دبلوماسياً، إذ أكد المتحدث باسم الخارجية الأميركية "نيد برايس" بأن بلاده مصممة على دعم "قوات سورية الديمقراطية" (قسد) كشريك في محاربة "داعش"، لافتاً إلى أن الأكراد يشكلون جزءاً مهماً من التحالف الدولي ضد التنظيم، وقد ساهموا في تحقيق المكاسب على الأرض، غير أنه ربط محاربة "داعش" بمشاركة أنقرة أيضاً، قائلاً: "لدينا أهداف مشتركة في سورية مع شركائنا الأتراك، وأحد هذه الأهداف الرئيسية يتمثل في القضاء على تنظيم الدولة والعناصر المتطرفة الموجودة داخل سورية، ولا نريد تعريض هذا المسعى للخطر"[3].

---

[1] **سعيد، كرم، مكاسب متبادلة العلاقات التركية الأمريكية فرص التقارب وتحدياته، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، شوهد في 2022/8/23، الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight/24-05-2022/**

[2] **كركص، عماد، عمر، جابر، إصرار تركي على عملية شمال سورية، تقارير عربية، موقع العربي الجديد، شوهد في 2022/8/24، الرابط: إصرار-تركي-على-عملية-شمال-سورية/https://www.alaraby.co.uk/politics**

[3] **كركص، عماد، العملية التركية في سورية: سجال تصريحات بين واشنطن وأنقرة، تقارير عربية، موقع العربي الجديد، شوهد في 2022/8/24، الرابط:**

يُستنتج مما تقدم بأن مواقف السياسات الأمريكية والتركية تجاه الحرب الدائرة على سورية وتجاه التعامل مع القضية الكردية تبدو غير متوافقة تماماً، على الرغم من أن كلا الدولتين يعدان من الدول المناوئة للحكومة السورية، ولكن التعامل مع الملف الكردي أو أحياناً التعامل مع الحكومة السورية يختلف في ما بين البلدين، وبالنهاية ستبقى تعمل الولايات المتحدة على أن تقوم برعاية تفاهم مع تركيا بغية حماية الأكراد من أي عمل عسكري تركي يهدد مصالحها ومصالح الميليشيات الكردية في شمال وشمال شرق سورية، حيث تخشى واشنطن بأن يحدث تقارب روسي–إيراني–تركي–سوري تجاه التعامل مع الملف الكردي بشكل يقصي الولايات المتحدة الأمريكية من معادلة منطقة شرق الفرات.

2. ملف حركة "فتح الله غولن":

يُعدّ فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المتهمين من قبل تركيا في محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في عام 2016، كما قامت تركيا بتصنيف الكيان الموازي الذي يتزعمه "غولن" كمنظمة إرهابية وهي منظمة (FETO)، وعلى الرغم من المطالبات التركية لتسليم غولن من قبل أمريكا، لم تأخذ الولايات المتحدة الأدلة التي قدمتها تركيا لتأخذ الإجراءات بحق غولن، مما دفع تركيا بزيادة الشكوك حول أمريكا بأنها وراء هذا الانقلاب، حيث قال وزير العمل التركي سليمان سويول بأن الولايات المتحدة تقف وراء هذه المحاولات الإنقلابية[1].

وقد أرسلت تركيا إلى الولايات المتحدة حتى نوفمبر/تشرين الثاني لعام 2017، 7 مذكرات تطالب بتسليم فتح الله غولن فضلاً عن طلب اعتقال مؤقت، وذلك عدا المعلومات التي قدمتها الخارجية التركية والتي تثبت تورط غولن في الانقلاب وبالإضافة لهذا يعتقد الأتراك أن أجهزة الاستخبارات الأميركية لا تزال تتعامل مع أعضاء جماعة غولن وتستخدمهم في دول أخرى، كما يتم استخدام المعلومات والوثائق التي يقدمها أعضاء هذه الجماعة في القضاء الأميركي من أجل الضغط على تركيا، والذي زاد من انزعاج تركيا أنه فضلاً عن عدم التجاوب مع تسليم غولن فإن الأخير ما زال يتحرك ويعمل من واشنطن حيث دعا عبر مقالة له في صحيفة واشنطن بوست الأميركية، الغرب لمساعدة تركيا في الحفاظ على المسار الديمقراطي في البلاد، وهو ما أثار المزيد من التوجس في تركيا في ظل وجود قناعات بأن هناك أطرافاً مؤثرة في الإدارة الأميركية تريد الإطاحة بالحكومة في تركيا، وأمام التجاهل الأميركي للمذكرات القضائية، تقدم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، باقتراح للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، طلب بمقتضاه تسليم فتح الله غولن مقابل إفراج تركيا عن قس أميركي محتجز في أراضيها منذ 2016 بتهمة العلاقة مع تنظيم غولن كان ترامب قد طلب من أردوغان تسليمه إلى واشنطن، ولكن لم يحدث أي تقدم في هذا السياق، وبالتالي إن أزمة تنظيم غولن لا تزال مستمرة وقد أفرزت مجموعة من الأزمات مثل أزمة التأشيرات وغيرها[2].

علاوةً على ما تقدم يتبين بأن حركة فتح الله غولن وقضية تسليمه إلى تركيا من قبل الولايات المتحدة تعد أحد الأولويات الأمنية التركية في إدارة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن من جانب آخر يجب التنويه بأن تلك القضية لا تؤثر بشكل كبير على تباعد السياسات والتوجهات الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فتلك القضية تعد نقطة تباعد وخلاف، ولكن ليس لها تأثير كبير على التوجهات العامة للسياسات التركية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

العملية–التركية–في–سورية–سجال–تصريحات–بين–واشنطن–وأنقرة/https://www.alaraby.co.uk/politics

[1] القاسم، مرجع سابق، ص79–80.

[2] ورقة تحليلية، العلاقات التركية–الأمريكية في عهد ترامب: من خيبة الأمل إلى تصاعد التوتر، موقع مركز الجزيرة للدراسات، شوهد في 2022/8/23، الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171227103510610.html

3. القضية الفلسطينية:

في الإطار العام تعمل تركيا لدعم القضية الفلسطينية ومعارضة الدعم الأمريكي المطلق لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، ولكن هذه الخطة البراغماتية التركية، تقوم على ازدواجية ثنائية، حيث تقوم تركيا من خلال توثيق الترابط مع الحركات الفلسطينية ودعمها سياسياً وإنسانياً، ومحاولة كسب تأييد عربي وإسلامي بأن أنقرة تقف إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإن الهدف من ذلك هو كسب الحصول على المكانة الاقتصادية التركية في البلاد العربية والإسلامية وتحقيق فوائد للاقتصاد التركي، ووفقاً لهذه المعطيات هناك من يرى بأن تركيا لن تكون داعماً للعرب وهي تمارس على الشعب العربي نوعاً جديداً من الوصاية أو الهيمنة، وذلك في ظل الفراغ الجيوسياسي المُدمر في منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، ولن تكون تركيا الأمين الصادق على العرب بقدر ما تستفيد من وجودها في ملفات المنطقة مثل ملف القضية الفلسطينية لتحسين أوراقها التفاوضية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالتالي لا يمكن بأن يكون هناك دور تركي في منطقة الشرق الأوسط ما لم يكن هناك دعم أمريكي لهذا الدور، ويتكامل ذلك الدور مع أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومعها "إسرائيل" في منطقة الشرق الأوسط[1].

ولهذا بناءً على ما تقدم عارضت تركيا إعلان الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في عام 2017 بأن القدس عاصمة "إسرائيل"، وقامت تركيا بتزعم حراكاً "إسلامياً" في مواجهة هذا القرار، والذي يخدم المصالح التركية وفكرتها بشأن تأمين المكانة والزعامة الإقليمية للعالم الإسلامي[2]، حيث جاء قرار نقل السفارة الأمريكية في "إسرائيل" من تل أبيب إلى القدس، وفقاً لقرار الرئيس دونالد ترامب المثير للجدل، والذي تزامن مع إحياء الفلسطينيين لحزنهم الوطني الناجم عن قيام "إسرائيل"، وأدى ذلك إلى تصعيد التوترات بين تركيا والولايات المتحدة، حيث بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي كان في طليعة معارضة إعلان ترامب في تحفيز وتوجيه استجابة العالم الإسلامي والمجتمع الدولي، ليس فقط ضد "إسرائيل" ولكن أيضاً ضد الولايات المتحدة، وسخر أردوغان من الولايات المتحدة بشأن قدرتها على الحصول على دعم في الأمم المتحدة من "سبع أو ثماني دول صغيرة فقط لم تجدها على الخريطة" لتحركها ضد 128 دولة عارضتها، وحذر من أنه "بالاعتراف بالقدس عاصمة "لإسرائيل"، تخاطر الولايات المتحدة بفقدان حلفائها"، وأضاف أردوغان أن الولايات المتحدة فضلت التمسك بموقفها الذي يتجاهل أبسط مبادئ القانون الدولي وإرادة المجتمع الدولي والوقائع التاريخية والاجتماعية بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، انتهكت الولايات المتحدة جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وأضعفت مصداقيتها أمام المجتمع الدولي وفقدت دورها كوسيط في تسوية هذا النزاع "، ومن ثم شرعت تركيا على الفور في استدعاء سفيريها من الولايات المتحدة وإسرائيل للتشاور، كما استدعت وزير الخارجية السفير الإسرائيلي، الذي وصل أنقرة في عام 2016 كجزء من التقارب الذي ترعاه الولايات المتحدة بعد الانقطاع الدبلوماسي الطويل الناجم عن حادثة أسطول مافي مرمرة في عام 2010، لإبلاغه بأنه "سيكون من المناسب ليعود إلى بلده لبعض الوقت"، وبذلك بدأ أردوغان جهداً دبلوماسياً مستداماً بشأن القدس باستخدام المنصة الدولية الأوسع، بالإضافة إلى تقديم الدعم الكامل للاجتماع الطارئ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي دعت إليه الكويت آنذاك، كما دعا أردوغان إلى اجتماع طارئ آخر لمنظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول في 18 مايو لعام 2017، وفي اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي، استهدف أردوغان الولايات المتحدة بالقول "على الرغم من كل التحذيرات، استسلمت الولايات المتحدة للدوائر التي تغذي التوتر والمواجهة، وبدلاً من أخذ إرادة منظمة المؤتمر الإسلامي والأمم المتحدة في

[1] **الطائي، مرجع سابق، ص71-72.**

[2] **محمد حسين علي القاسم، مرجع سابق، ص80.**

الاعتبار فضلت اتباع نتنياهو وبعض الإنجيليين الراديكاليين ... لقد كافأت إسرائيل التي تجاوزت أنظمة الفصل العنصري بسياساتها الاحتلالية وعاقبت الشعب الفلسطيني الذي يريد السلام، وبقرارها بشأن القدس مهدت الولايات المتحدة المسرح لمجازر إسرائيل وملطخة يدها بدماء الفلسطينيين الأبرياء"[1].

يتبين مما تقدم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ من أمن واستقرار ومصالح "إسرائيل" في الشرق الأوسط أولوية كبرى، وهي لا تتراجع في إطار توسيع مفهوم الشراكة الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب، كما تم الإشارة إلى ذلك في توقيع وثيقة "إعلان القدس" لعام 2022 عند زيارة بايدن إلى "إسرائيل"، ولكن في المقابل تبقى تركيا كدولة "إسلامية" مضطرة إلى رفض السياسات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق مقاربة مبتكرة لتعزيز الوجود التركي في منطقة الشرق الأوسط من خلال بوابة القضية الفلسطينية واعتبار تركيا الداعم الرئيسي لها، وفي الإطار العام لا تؤثر القضية الفلسطينية على تباعد مطلق في التوجهات السياسية لكل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث تبقى نقاط التقارب أقوى وأوسع من نقاط التباعد، فالمصالح والأهداف الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تكون شبه متوافقة، وخاصةً في ظل الدور التركي المتزايد في أزمات منطقة الشرق الأوسط، وفي الحرب الروسية الأوكرانية الأخيرة لعام 2022.

النتائج و المناقشة:

خاتمة:

عالجت الدراسة التوجهات الأساسية للسياسة الأمريكية والتركية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011، حيث تميزت أحداث منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 بحدة المنافسات الجيوسياسية المقعدة في ما بين القوى الدولية والإقليمية، وخلال السنوات من 2011 إلى 2019 اتبعت التوجهات الأساسية للسياسة التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالعمل على التدخل العسكري المباشر، والذي أدى إلى تعزيز المكانة الإقليمية التركية، وهذا فضلاً عن الاشتباك الإقليمي في المنطقة مع القوى المتوسطة مثل (السعودية، الإمارات، مصر، "إسرائيل)، ولكن في الفترة 2020–2022 حدثت تحولات ديناميكية في تطورات أزمات منطقة الشرق الأوسط، وهذا فضلاً عن حدث دولي مهم ألقى بظلاله على مجمل توازنات اللعبة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، وهو اندلاع الحرب الروسية–الأوكرانية، والتي أدت إلى حدوث حالة من الجمود في الصراعات الدولية الأخرى، وحدوث تقارب وتطبيع في ما بين العلاقات التركية مع دول الخليج ومصر و"إسرائيل"، وأما بالنسبة للتوجهات الأساسية للسياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بعد عام 2011، في السنوات من 2011 إلى 2019 دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في حالة من التخبط والفوضى تجاه إما تعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة والذي يعد مكلفاً وهي غير راغبة في ذلك، أو الانسحاب التدريجي من المنطقة والتي أنهكت الجيش الأمريكي بسبب حرب أفغانستان منذ عام 2001 وحرب العراق منذ عام 2003، وبالتالي اتخذت الولايات المتحدة مسار الانسحاب التدريجي من المنطقة، عبر تعزيز دعم حلفاء الولايات المتحدة مثل (مصر، تركيا، السعودية، "إسرائيل")، وفي الإطار العام كان هناك تغييرات في التوجهات الأمريكية تجاه الشرق الأوسط طبقاً لتغيير الإدارات الأمريكية الثلاث (أوباما، ترامب، بايدن)، حيث اختلفت الآليات في تحقيق مصالح الولايات المتحدة في المنطقة، بدون

[1] **Bulent Aliriza, Jerusalem Casts a Shadow over U.S.-Turkish Relations, On the Website of Center for Strategic & International Studies, of the link retrieved in a date 15/7/2022: https://www.csis.org/analysis/jerusalem-casts-shadow-over-us-turkish-relations**

أن تختلف مصالحها بشكل مطلق، وتميزت مرحلة عامي 2021–2022 في إتباع إدارة بايدن استراتيجية احتواء النفوذ الروسي والصيني في الشرق الأوسط، والعمل على جمع حلفاء واشنطن وتطبيع العلاقات في ما بينهم.

وبالتالي توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 تستند إلى نظريات جيوبولوتيكية خاصة بمفكري أنقرة، ومن ضمنهم أحمد داوود أوغلو، والذي يُعدّ منطقة الشرق الأوسط مفتاح التوازنات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، فتركيا تسعى بقوة إلى إحداث تغيير سياسي واقتصادي وثقافي يتوافق مع مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تستغل الفراغ الجيوسياسي الناشئ في المنطقة بعد عام 2011، وتمكنت تركيا من تحقيق مكاسب وفوائد عديدة من اتباع هذه السياسة الجيوبولوتيكية التوسعية، وحققت مناطق نفوذ واسعة في (سوريا، ليبيا، العراق)، وبالتالي أمسكت بأوراق تفاوضية عديدة في مستقبل ومصير منطقة الشرق الأوسط.
- إن السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 تميزت بالتخبط وعدم الاستناد إلى رؤية ثابتة، حيث وجدت الولايات المتحدة الأمريكية من الفوضى السياسية في الشرق الأوسط فرصةً لخلط الأوراق في المنطقة، وإعادة رسم الحدود الجيوسياسية لمناطق نفوذ القوى الدولية والإقليمية، ولكن الأمر الذي يبقى ثابتاً في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط هو أمن واستقرار وتأمين مصالح الكيان "الإسرائيلي" وتوسيع نفوذه، حيث تمكنت من توسيع عدد الدول المعترفة بهذا الكيان مثل (الإمارات، البحرين، المغرب، السودان)، والقضاء على أحلام بناء دولة فلسطينية، وتسوية الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي.
- إن نقاط التقارب في ما بين توجهات السياسة الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011 تشكل عاملاً مساعداً لتعزيز العلاقات التركية–الأمريكية، فالدور التركي في الحرب الروسية–الأوكرانية، والدور التركي أيضاً في عضوية حلف الناتو، والمكانة التركية في آسيا الوسطى، وهذا فضلاً عن التقارب التركي–الإسرائيلي، كل تلك النقاط تساعد في تعزيز موقف واشنطن وتدعم مصالحها وأهدافها في منطقة الشرق الأوسط.
- إن نقاط التباعد في ما بين توجهات السياسة الأمريكية والتركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد عام 2011، لا تؤثر بشكل كبير على تحقيق قطيعة في العلاقات التركية–الأمريكية، ولا تؤثر أيضاً في اختلاف مصالح وأهداف البلدين تجاه منطقة الشرق الأوسط.

References:

List of references:

Books:

1. Al-Taie, Tariq Muhammad Thanoun, Al-Wajeez Beyond Political Change in the Arab World: A Study in the Internal, Regional and International Strategic Environment, Dar Al-Akademikoun for Publishing and Distribution, Amman: Jordan, 1st Edition, 2018.
2. Al-Qasim, Muhammad Hussein Ali, US foreign policy towards Turkey and its impact on the international system 2008-2018, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin: Germany, first edition, February 2021.
3. Brizat, Rayek Saleem, The Greater Middle East Project and American Foreign Policy (Objectives-Tools-Obstacles), Academics for Publishing and Distribution, Amman: Jordan, first edition, 2013.
4. Cole, Joanne, American Policy in the Middle East in the Second Term of Barack Obama, Translated and Published: The Emirates Center for Strategic Studies and Research, first edition, 2014.
5. Collective author, The Middle East in the Light of American Foreign Policy Agendas, Analytical Study of the Transitional Period between Obama and Trump, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies, Berlin: Germany, first edition, 2017.
6. Oglu, Ahmed Daoud, translation: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdul Jalil, review: Bashir Nafie and Burhan Koroglu, Strategic Depth: Turkey's position and role in the international arena, Arab House of Science Publishers, Beirut: Lebanon, 1st Edition, 2010.
7. Terry, Janice J., translated by: Hassan Bustani, American Foreign Policy in the Middle East, The Role of Pressure Groups and Special Interest Groups, Arab House of Science Publishers, Beirut: Lebanon, first edition, 2006.
8. Youssef, Imad, Turkey: Ambitious Strategy and Restricted Policy A Geopolitical Approach, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1st Edition, 2015.

Magazines, Newspapers, Periodicals, And Reports:

1. Amroush, Abdel-Wahab, Talib, Hafiza, Deal of the Century 2020: Settling or liquidating the Palestinian issue, Algeria, Algerian Journal of Social and Human Sciences, Volume 09, Issue 01, 2021.
2. Abdel Shafi, Essam, Darrag, Amr, Biden's Politics and the Egyptian File: Determinants and Directions, Egypt, The Egyptian Institute Journal, Volume 06, Issue 22, April 2021.
3. Altunışık, Meliha Benli, The New Turn in Turkey's Foreign Policy in the Middle East: Regional and Domestic Insecurities, FEPS – Foundation for European Progressive Studie, Brussels: Belgium, July 2020.
4. Aydıntaşbaş, Asli, HEDGE POLITICS: TURKEY'S SEARCH FOR BALANCE IN THE MIDDLE EAST, European Council on Foreign Relations, Berlin: Germany, July 2022.
5. Khan, M. Sheharyar, The Transformation of Turkish Foreign Policy Towards the Middle East, England: London, Pluto Journals, Vol. 12, No. 1, 2015.
6. Sabaa, Abdel Karim, Bakhoush, Ikram, The strategic role of Turkey in the Middle East in light of the crises of the Arab movement - Syria as a model -, Algeria, Al-Naqed Journal for Political Studies, Volume 06, Issue 01, 2022.
7. Sayarı, Sabri, TURMOIL IN THE MIDDLE EAST AND TURKISH-AMERICAN RELATIONS, Turkish Policy Quarterly, Volume 14, Number 1, Spring 2015.

8. Shakir, Rana Mouloud, US-Turkish Relations between Strategic Partnership and Security Implications, Iraq: Tikrit University, Tikrit Journal of Political Science, Volume 3, Issue 12, Year 3, August 11, 2018.
9. The Soft Power 30, A Global Soft Power 30, USC Center on Public Diplomacy, 2019.
10. Zanotti, Jim, Thomas, Clayton, Turkey: Background and U.S Relations In Brief, Congressional Research Service, Washington: USA, August 5/2022.

Internet Sites:

1. Asharq Al-Awsat newspaper website, the full text of the Jerusalem Declaration of the Strategic Partnership between America and Israel, seen on 1/8/2022, link:
The full text of the Jerusalem Declaration of the American-Israel Strategic Partnership
https://aawsat.com/home/article/3759071
2. Analytical Paper, Turkish-American Relations in the Era of Trump: From Disappointment to Escalation of Tension, Al Jazeera Center for Studies website, viewed on August 23, 2022, link:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/12/171227103510610.html
3. Bulent Aliriza, Jerusalem Casts a Shadow over U.S.-Turkish Relations, On the Website of Center for Strategic & International Studies, of the link retrieved in a date 15/7/2022:
https://www.csis.org/analysis/jerusalem-casts-shadow-over-us-turkish-relations
4. Karkas, Imad, Omar, Jaber, Turkish insistence on an operation in northern Syria, Arab reports, Al-Araby Al-Jadeed website, seen on 08/24/2022, link:
https://www.alaraby.co.uk/politics/Turkey's insistence on the North-Syria operation
5. Karkas, Imad, the Turkish operation in Syria: an argument of statements between Washington and Ankara, Arab reports, Al-Araby Al-Jadeed website, seen on 08/24/2022, link:
https://www.alaraby.co.uk/politics/The Turkish-operation in-Syria-dispute-statements-between-Washington-and-Ankara
6. Lepeska, David, Turkey's expanding role in Central Asia is a boon for Nato, On the Website of The National News, of the link retrieved in a date 15/7/2022:
https://www.thenationalnews.com/opinion/comment/2022/07/05/turkeys-expanding-role-in-central-asia-is-a-boon-for-nato/
7. On the website of GFP, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.php?country_id=turkey
8. On the website of Investopedia, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.investopedia.com/insights/worlds-top-economies/#toc-19-turkey
9. On the Website of Turkish Ministry of Foreign Affairs, Turkey's and NATO's views on current issues of the Alliance, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.mfa.gov.tr/ii_---turkey_s-contributions-to-international-peace-keeping-activities.en.mfa
10.On the Website of Turkish Ministry of Foreign Affairs, Turkey´s Relations With Central Asian Republics, of the link retrieved in a date 21/6/2022:
https://www.mfa.gov.tr/turkey_s-relations-with-central-asian-republics.en.mfa
11.Selmi, Jalal, Rebuilding Israeli-Turkish Relations: A Marriage of Convenience, On the Website of The Washington Institute, of the link retrieved in a date 15/7/2022:
https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/rebuilding-israeli-turkish-relations-marriage-convenience
12.Saeed, Karam, Mutual Gains, Turkish-American Relations, Opportunities and Challenges of Rapprochement, Trends Center for Research and Consultations, seen on August 23, 2022, link:
https://trendsresearch.org/en/insight/24-05-2022/